

قضية اليوم

9 جنبلاط يرفض استقبال الحريري في منزله

لم تُعدّ أزمة سعد الحريري ـ وليد جنبلاط مربوطة بتأليف الحكومة فقط، ولا بحضة الحزب الاشتراكي، ولا الحقائق التي طالب بها ولم تُحسم له حتى الآن؛ بينت الرجليت خلاف عميق جدًّا، شقَّ له قانون النسبية طريقًا، واتسم هذا له حدّات جنبلاط برفض استقبال الرئيس المكلف في منزله على العشاء منذ أكثر من اسبوع. خلافَ تمخُّد رواياته من الجانبين، القاسم المشترك بينها هو القلب. يقول المستقيلون إن جنبلاط يتخطّه الحريري، ويعتبر الاشتراكيون أن «هناك أزمة ثقّة في إدارة الحريري لتُجمل الملفات»

مبسم زرق

يوماً بعد آخر يتأكد وجود توتّر في العلاقة بين رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري ورئيس الحزب الاشتراكي وليد جنبلاط. صفحة الخلافات التي فُتحت منذ تاييد الأول قانون النسبية، وامتدّت إلى مُفاوضات تأليف الحكومة، تندو عضية على الطنّ: المناوشات المتبادلة بين الرجلين مباشرة أو عبر وسطاء مادة يرونها مقربون من الطرفين، في إشارة إلى عمق الأزمة.

من جهة يعقب الحريري على جنبلاط منهُما إياه بتخطي الرئاسة الثالثة في ملف تأليف الحكومة. ومن جهة أخرى يُبادل الاشتراكيون هذه التهمة بتهمة أكبر: «الحريري صاحب عهده كاذبة، ما أنتج تراجعاً في الثقة بإدارته لكل الملفات.»

بين وجهتي النظر تكشف الرواية التي تُؤكّد سلبية التعاطي، لم يعد هناك وحدة حال حزبية ـ جنبلاطية. لا اتفاقات مُسبقة ولا تنسيق في الخطوات بل تصلّب وإصرار على ما يعتبره كل منهما حقوقاً مشروعة في الحكومة. السيرة طويلة، بدأت حين عارض جنبلاط قانون النسبية الذي اجريت على أساسه الانتخابات النيابية الأخيرة. يدكّر الاشتراكيون كنفّ علا صوت «الزعيم» عنيبة الاستحقاق سائلاً من الشوف «سعد

المشهد السياسي

التيار: القوات تعتقل الحريري!

لا يُترجم تأكيد المعنيين حرصهم على تأليف الحكومة بأسرع وقت مُمكن بتخنازلات من شأنها حل

تفيد شركة أراكو للباطون الجاهز ش.م.م

بأن كلا من المدعويين ربيع علي معروف وأحمد سمير فاعور لم يعودا يمثّان الشركة لا من قريب و لا من بعيد بأي نوع من أنواع التمثيل أياً كان و عليه فإن الشركة تدعو زبائنها الكرام عدم التعاطي معهما بأي شأنٍ في ما خص شركتنا المذكورة أعلاه .

للاستعلام الرجاء الاتصال بالرقم 03/105066

الهيكلية عن الحكومة» «الخطر يكبر». توزيع طلال أرسلان من جديد يعني خسارة كبيرة، لا يؤوضها سوى حقائب وازنة. لم يكُن يفهم على أي موجة سيطر، ويعدا خانقاً على ثقل حضوره في الحكومة، فكان باب عين التينة هو الخيار من جديد. ذهب إلى الرئيس بزي في زيارة سريعة، ثم وبعد أقل من أسبوع، استدعى الحريري النائب الاشتراكي من جديد.

وقبل أن يعاود أبو فاعور المطالبة بهاتين الحقيقتين، عاجله الحريري بالقول إنه «في حل من أي التزام مع حزب الله بشأن وزارة الصحة، لأن الأميركيين يضغطون علي». لم ياكل جنبلاط طعم رفض الحقيقة، لكنه فوجئ بكنسة أخرى: «رئيس الحكومة يُفاوض حزب القوات على التريبة، ويبحث في إمكانية إعطاء الزراعة إلى حزب الله أو التيار الوطني الحر، لأن وزير الخارجية يريدُها». أخذ جنبلاط يرمي تخريذاته

كما هو، مؤكداً مطلبه بالحصول على وزارتي التريبة والزراعة.»

في هذه الأثناء، دخل اصداق لجنبلاط على الخط، ناصحين إياه بالتواصل مع رئيس الجمهورية الذي «لا يُدكر ثقّل حضوره في الحكومة، فكان باب عين التينة هو الخيار من جديد. ذهب إلى الرئيس بزي في زيارة سريعة، ثم وبعد أقل من أسبوع، أتى جواب بعبدًا «استثنائياً في إيجابيته» على

توزيع ارسلان يعني خسارة كبيرة لا بموضا سوى حقائب وازنة

الهيكلية عن الحكومة» «الخطر يكبر». توزيع طلال أرسلان من جديد يعني خسارة كبيرة، لا يؤوضها سوى حقائب وازنة. لم يكُن يفهم على أي موجة سيطر، ويعدا خانقاً على ثقل حضوره في الحكومة، فكان باب عين التينة هو الخيار من جديد. ذهب إلى الرئيس بزي في زيارة سريعة، ثم وبعد أقل من أسبوع، استدعى الحريري النائب الاشتراكي من جديد.

حدّ قول الجنبلاطين. الى جانب هذه الاتصالات وحركة المشاورات حول الحكومة، وُلدت أزمة من نوع آخر بين الحريري وجنبلاط تحت عنوان «المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي ورفض رئيس الاشتراكي محاسبة احد الضباط المحسوبين عليه». اعتبر «خطوات اللواء عماد عثمان» حرباً على الشرطه القضائية المستهدف فيها هو قائدها العبد أسامة عبد الله، استعرت النار أكثر فأكثر حين تعهّد رئيس الحكومة بعدم اتخاذ أي إجراء من دون التنسيق مع جنبلاط. لكنّ «إصرار عثمان على محاسبة الضباط وعدم التزامه بما طلبه الحريري زادا من غضب وليد بيك». كان اللقاء بين رئيس الحزب الاشتراكي ورئيس الجمهورية يطبخ على نار سريعة، اتصال من بعددا إلى كليمنصو، حسم الزمان والتوقيت. ما زاد الطين بلّة من جهة جنبلاط، أن الحريري الذي علم بالزيارة اتصل



«المستقبل، والاشتراكي،» أزمة ثقّة ومعد كاذبة» (حالاتي ونصرا)

مصادر «رويترز»: اهان الحريري القحطاني هو فن

فيما كانت الملكة العربية السعودية تبحث عن كيش فداء للتغطية على مسؤوليتها المباشرة في جريمة اغتيال الصحافي جمال خاشقجي، ظهر أن اختيار الرياض قد وقع على مستشار الديوان الملكي السعودي سعود القحطاني الذي أعفى من منصبه قبل أيام، ويبدو أن ثمة تقاطعا تركيا ـ سعودياً على تحميل القحطاني كل ميوقات ولي العهد محمد بن سلمان، بما فيها اختلاف

رئيس الحكومة سعد الحريري في شهر تشرين الأول الماضي، وإجباري على الاستقالة. فغني مفاجأة من العيار الثقيل، كشفت وكالة «رويترز» عن مصادر استخبارية تركية، ما وصفته بأدوار مثيرة للشتنار السابق في الديوان الملكي سعود القحطاني، في قضية قتل خاشقجي، ونقلت الوكالة عن مصدر تركي وآخر غربي أن «الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يحتفظ بمكاملة صوتية للقحطاني عبر سكايب، تدينه في قضية خاشقجي». كذلك أشارت، وفقاً لثمانية مصادر سعوديين وعرب وغربيين، إلى أن القحطاني «كان المسؤول أيضاً عن احتجاز للقحطاني عبر سكايب، تدينه في قضية خاشقجي». كذلك أشارت، وفقاً لثمانية مصادر سعوديين وعرب وغربيين، إلى أن القحطاني «كان لحزب الله مساحة معتبرة في مسدوات المؤتمر وكلماته، والذي شارك فيه وزراء ومسؤولون عسكريون وكبار المعلقين والاستراتيجيين في إسرائيل. برزت من على المنبر قدرة قوصيف يُعتدّ بها لتهديد حزب الله وتناميه ومقارنته بما سبق، مع توصيف مهني وتقني للتحديات التي يشكلها، لكن مع لتعلمن طاهر جداً في تحديد الخيارات المتاحة للمواجهة، في ظل تعقيدات التهديد ومركباته وظروفه.

البارز في المؤتمر كان كلمة وزير الداخلية والشؤون الاستراتيجية وعضو المجلس الوزاري المصغر، غلعداد اردان، الذي تحدث باسم الحكومة الإسرائيلية، عارضاً التهديدات والخيارات، ومشدداً على أن حزب الله بات يملك ترسانة صاروخية هجومية ضخمة مؤلفة من 150 ألف صاروخ، ويمثل هذا الرقم تطوراّ كحمايا بعشرين ألفاً عن آخر

التقديرات الاستخبارية الإسرائيلية (130 ألفا)، خلال فترة تنفيذ سياسة «الخطوط الحمر» الاسرائيلية الرامية إلى منع نقل السلاح من سوريا ولبنان. في تأكيد على حضور الصواريخ الدقيقة والخشنة من تعاطيها، شدّد اردان على إرادة المنع وسياسة الصد التي تتبناها إسرائيل لمواجهة هذا النوع من التسلح، وهذا النوع يصفه الإعلام العبري بالهاجس الذي يلقق



(مبلم الموسوي)

تقرير

150 ألف صاروخ... ومكوّنات الـ GPS

في ذلك، أشارت صحيفة يديعوت اخرونوت إلى «زيادة تهريب» السلاح الدقيق إلى لبنان من سوريا، فضلاً عن تهريب مكونات تطوير الترسانة الصاروخية عبر قطع منظومات الـ«إي جي بي اس» لتحديد المواقع، وهو ما نجح فيه حزب الله في الشهر الأخير. وتضيف الصحيفة أن مصادر إسرائيلية، بما يشمل أيضاً بشكل منفصل على ما يرد في الإعلام الأميركي حول هذه المسألة تحديداً، في إشارة إلى تقرير «فوكس نيوز» حول نقل السلاح المظنر ومنظومات التوجيه والدقة عبر الـ«إي جي بي اس» إلى لبنان.

وكما هي العادة المتّبعة إسرائيلياً، وجّه اردان تهديداً مكرراً إلى حزب الله، شدّد فيه على إمكان استهداف منشآت بنية تحفية في لبنان ترتبط بالقدرة الصاروخية للمقاومة. تهديد يأتي في ظل خشية متواصلة من تصعيد أمني مع قطاع غزة، الذي أعطى في الأيام القليلة الماضية تنكّراً للإسرائيليين بقدرته التدمير المنظرّفة في حال نشوب المواجهة مع حزب الله. الصاروخ الفلسطيني الذي سقط قبل أسابيع على مبني في مدينة بئر السبع المحتلة، وكاد يدمر طبقاته الثلاث، رغم تواضع شحنته التفجيرية قياساً بصواريخ حزب الله، كان مادة مقارنة في الإعلام العبري عمّا ينتظر إسرائيل، إن قررت المجازفة.

رفض الصو تقديراته لعدد صواريخ المقاومة من 130 ألفا إلى 150 ألفا (مبلم الموسوي)



صانع القرار في تل أبيب، وتحديدأ لجهة تداعياته على مجمل ميزان القوى بين الجانبين، مع أو من دون نشوب الحرب المقبلة. لفت اردان إلى أن «الخطر لا يرتبط حصراً بالساحة اللبنانية والتسلح والذقة، إذ يُعدّ حزب الله مركّبا من مركبات قوس تهديد خانق يحوط إسرائيل، بما يشمل أيضاً الغرب العراقي، حيث يُعمل على إنشاء بنية تحفية في هذه المنطقة لاستهداف إسرائيل صاروخياً، إن نشبت الحرب، إضافة إلى ساحات إقليمية أخرى ينشط فيها حزب الله.»

تشرين الثاني، وكما اعتقل سعود القحطاني الرئيس الحريري يوم 4 إلى اعتقاله إلى ما بعد 4 تشرين الثاني 2018»، من جهته نفى رئيس الحكومة أن «يكون تأليف الحكومة قد تعرقل»، مشيراً إلى أن «القصة ليست بحقائيب، بل تركيبة الحكومة كيف ستكون» معتبراً أن «السنة الحقيقية شبيه سيادية». واعتبرت المصادر، في اتصال مع «الأخبار»، أن «معراب مش عارفة الله وين حاطتها». وتوقعت المصادر أن تتعمّد القوات تاجيل «تأليف الحكومة إلى الشهر المقبل، ربطاً بالعقوبات الأميركية على إيران التي سببدا تطبيقها في الرابع من

أنا ورئيس الجمهورية من تشكّل

المقابل، أكد عون ضرورة تدليل العقبات التي تحول حتى الآن دون ولادة الحكومة، لا سيما في ضوء المواقف التي صدرت عن الأطراف المعنيين، وشدّد على أن الظروف الراهنة تفرض الإسراع في تأليف الحكومة وتقديم المصلحة الوطنية العليا على ما عداها». وفي هذا

الطمان وزير الخارجية جبران باسيل إلى أن «وضعنا جيد وسيكون لنا قريباً جداً حكومة وحدة وطنية، مهمتها معالجة الأزمات الاقتصادية، شرط أن نعمل من دون انقسام في ما يخص حاجات الناس، فلا طاقة للكهرباء والطرق والاتصالات.» (الأخبار)